مقدمة:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية و المصرفية ، وذلك لما شهدته الصناعة المالية و المصرفية من المشكلات و الأزمات المالية التي أدت بالضرورة إلى إعسار و إفلاس العديد منها، كما أن تزايد العولمة المالية والمصرفية وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها بدرجة كبيرة وانخراطها في الأسواق المالية،وتنامي سوق الائتمان المصرفي وتنوعه من ناحية أخرى، كل هذه الأسباب أدت بالنتيجة إلى زيادة المخاطر ولاسيما تلك التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية، خاصة وأن هذاالقطاع يواجه مشكلة المخاطر أكثر من غيره، وعليه أن يطور الأساليب و الأدوات التي تمكنه من التعامل معها بكفاءة.

تعطى إدارة المخاطر في البنوك دورا كبيرا سواء في ما يخص وضع الأهداف والطرق والوسائل أو فلسفة التعامل مع المخاطر، فنجاح أي سياسة لإدارة المخاطر لدى أي بنك يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية، والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر المعنية.

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام و إدارة المخاطر البنكية بشكل خاص يحظى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفيين و السلطات النقدية و المشرفة، لكي يضعوا نصب أعينهم من أجل صياغة ورسم است ا رتيجيات خاصة لد ا رسة هذه الظاهرة ألا وهي ظاهرة ت ا زيد حدة المخاطر المصرفية والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر، وان صياغة هذه الإست ا رتيجية الخاصة بها هو لغرض تحقيق أهدافها المصرفية و التقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر طالما أن إدارة المخاطر هي مراقبة وقياس وتحديد المخاطر للإبلاغ عنها والتحكم فيها لتقليل أثارها السلبية في القطاعات المختلفة. فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية، فجاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي لتضع معيارا موحد لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فعالية و نجاعة إدارة المخاطر المصرفية.

I. أساسيات المخاطر البنكية

تتعدد المخاطر التي يعرفها النظام البنكي، مما يحتم على البنوك ضرورة تحديد الأهداف و الاستراتيجيات المختلفة لمعرفة هذه المخاطر وتحديدها.

1- نشأة المخاطر البنكية

إن ما يميز البيئة البنكية سابقا هو الاستقرار، نتيجة عدة عوامل ساعدت على تحقيقها، فقد كانت تخضع للتنظيم القانوني والعمليات البنكية كانت تقوم أساسا على تجميع المواد و الاقراض، كما أن محدودية المنافسة سهلت على تحقيق ربحية معتبرة و مستقرة، وبعد موجات التغير الجدري في الصناعة ...، عرفت البنوك ثلاث عوامل معوقة هي :الدور المتضخم للأسواق المالية، التحرر في اللوائح والقواعد التنظيمية، ازدياد المنافسة..

فتوسع التحرير بشكل جدري في المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك حيث نوعت عمليتها بعيدا عن أعمالها الأصلية، وتم ابتكار منتجات جديدة خاصة من طرف العاملين في الأسواق المالية مثل : المشتقات، العقود المستقبلية...

وبذلك أصبحت البنوك تبحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة غير الوساطة، وبذلك تطورت الخدمات مثل تمويل المشروعات والتوريق، بطاقات الائتمان، البنود خارج الميزانية بمعدل سريع، ودخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة، وبذلك تناقصت الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال واشتداد المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

بالإضافة إلى العولمة البنكية أو بالأحرى التحرير الذي أخرج البنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية ودمجه في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة وبما يجعله في مركز التطوير المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة البنكية بحيث يصبح لا يخضع للتراجع أو التهميش أو التكميش أو الابتلاع.

بالإضافة إلى زيادة استخدام التكنولوجيا في المجال البنكي، ساعد على تحويل الخدمة البنكية إلى العميل بدقة وسهولة، بالمقابل فإن هذه العمليات تولد مخاطر جديدة لم تكن مدرجة من قبل، من جهة أخرى استفاد غاسلو الأموال من التقنيات الحديثة في تكنولوجيات الاتصال إذ أصبحت عملياتهم لا تتم بالطرق التقليدية فهي تخضع للتطوير والتحديث يوميا بالقدر الذي تتطور فيه وسائل الاتصال والتكنولوجيا.

وسط هذه الموجات و التغيرات تولدت العديد من المخاطر وتضاعفت حدتها وتعقدت أكثر، إذ زادت من الاخطار على البنوك وتهدد قدرتها على الاستمرارية فالمخاطر أصبحت ملازمة لجميع عملياتها، لذلك أصبحت ضرورة حتمية للاهتمام بكيفية تنظيم وترشيد تسير هذه المخاطر فالسمة الأساسية التي تتصف بها البنوك حاليا في مدى قدرتها على التعامل مع هذه المخاطر من خلال ضبطها ومحاولة التحكم فيها.

II. مفهوم المخاطر البنكية

يعتبر الخطر البنكي من المشاكل الاقتصادية المتشابهة لأن آثارها لا تقف عند صاحب الدين البنكي فقط، وانما تتعداه لتؤثر سلبا على أداء الجهاز البنكي والاقتصاد الكلي.

1 - المخاطر البنكية يدل هذا المصطلح على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف المتوقع

. يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة

. في حين تعددت تعاريف المخاطر البنكية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال البنكي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر البنكية:

يعرف Goohman John Downes et Jouda Elliou المخاطرة أنها تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيرا إلى أن المخاطر تختلف عن عدم التأكد حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس

وتعرف كذلك على أنها حالة عدم التأكد التي تلازم متخذ القرار بسبب عدم التأكد من نتائج قرارته، ومما ينتج من ورائها خسائر مادية، وبمعنى آخر فهي عبارة عن الانحرافات بين النتائج الفعلية والمستقبلية والمتوقعة.

وتعرف أيضا على أنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة.

إن مصطلح المخاطر البنكية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر متوقعة وغير متوقعة مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع عن استثمار معين وتنشأ المخاطر البنكية أساسا من مصادر معينة هي :نقص السيولة، نقص التنوع، إ ا ردة البنك في التعرض للمخاطر

2- **أسباب زيادة المخاطر البنكية**: يرجع السبب في زيادة المخاطر البنكية إلى العوامل التالية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر، وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحويلها من الأعمال التقليدية إلى أسواق رأس المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى: التضخم وتقلبات الأسعار...
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق البنكية والمالية نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
- تزايد المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.
- التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات وانعكاسها على أداء العمليات البنكية. وبالتالي تزايد المخاطر بأشكالها المختلفة حتم على البنوك ضرورة معرفتها وتحديد مصدرها حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

III. تصنيفات المخاطر البنكية

هناك عدة تصنيفات للمخاطر التي تواجه البنوك، نكتفي بتصنيفين هما:

1 - **التصنيف على أساس ارتباط الخطر** بالبنك وفقا لهذا التصنيف صنفت المخاطر إلى نوعين هما : المخاطر النظامية(العامة)والمخاطر غير النظامية(الخاصة.)

1-1 **المخاطر النظامية :** تعرف المخاطر النظامية بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة البنوك وتسمى أيضا بمخاطر السوق وتشمل :مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التضخم... إلخ وهي مخاطر غير قابلة للتنويع لا يمكن تجنبها أو السيطرة عليها لأنها تصيب اقتصاد الدولة ككل، نتيجة التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2 - 1 **المخاطر غير النظامية :**تعرف المخاطر غير النظامية بأنها جزء من المخاطر الكلية- التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما وتنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل :ضعف إدارة البنك، الاضرابات العمالية، الأخطاء الإدارية، مخاطر الصناعة وبالتالي فهي مخاطر يمكن تجنبها أو القضاء عليها بالتنويع، وبالتالي فإن المخاطر غير النظامية يمكن التنبؤ بها على نحو مستقل.

ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي:

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية

وتجدر الإشارة إلى أن النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطرة النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. و يرتبط عنصر العائد والمخاطرة معا في علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد على استثما ا رته، يعد نفسه لتحمل درجات أعلى من المخاطرة والعكس صحيح.

وبالتالي فمعدل العائد المطلوب في السوق عند مقدار محدد من المخاطر النظامية يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

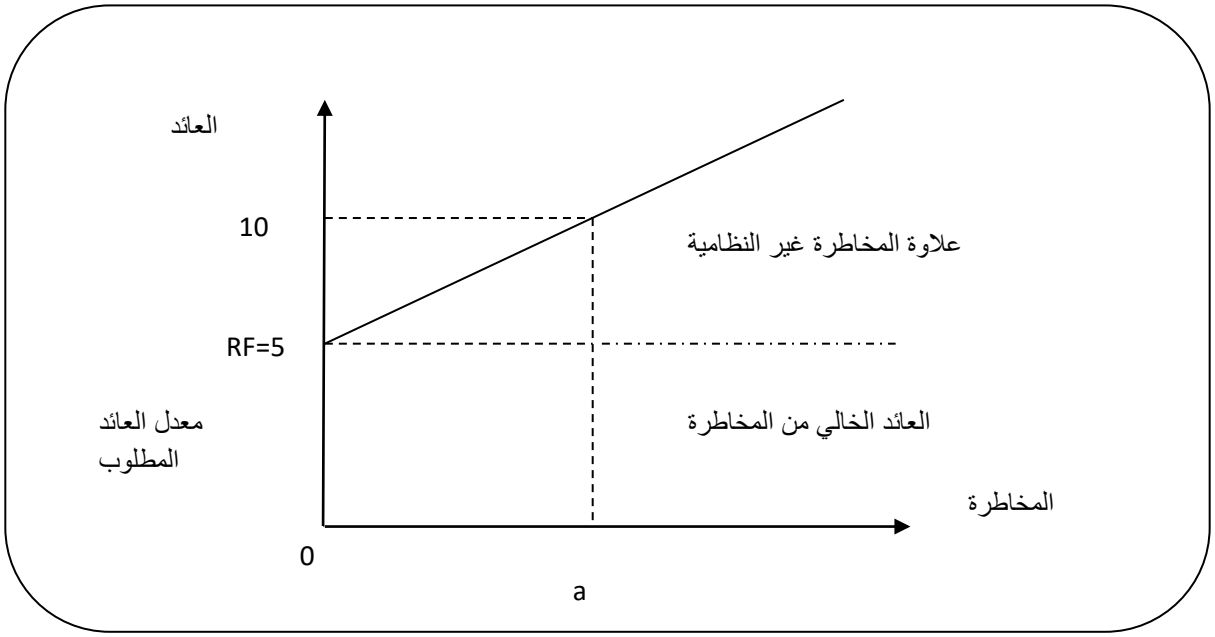

عند تقاطع خط معدل العائد المطلوب مع خط العائد الخالي من المخاطرة RF مما يعني أن أي استثمار مالي تكون علاوة المخاطر المتوقعة له مساوية للصفر، وهذا يتطلب أن يكون المعدل العائد المطلوب منها مساويا لمعدل العائد الخالي من المخاطرة، وكلما ا زدت المخاطرة فإن علاوة المخاط رة ومعدل العائد المطلوب يزدادان أيضا.

2-التصنيف على أساس مصدر الخطر. وفقا لهذا المعيار تم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين هما :المخاطر المالية ومخاطر التشغيل(العمليات.)

1 - 2المخاطر المالية : تتضمن المخاطر المالية جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم- المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واشراف مستمرين من قبل إدارة البنك، ووفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالاطراف الأخرى ذات الصلة وهي:

-2– 1 - 1 مخاطر الائتمان :تعرف مخاطر الائتمان على أنها احتمال عدم مقدرة العميل المقترض- من سداد القروض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، والمخاطر الائتمانية هي تراجع المركز الائتماني للطرف الآخر، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وانما احتمال التخلف يزداد.

2 - 1 - 2مخاطر السوق : هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية البنك وخارجها لخسائر نتيجة تقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة والأسهم في الأدوات المالية المصنفة ضمن محفظة المتاجرة.

وتنقسم مخاطر السوق إلى:

أ مخاطر أسعار الفائدة :تظهر أساسا إذا كان البنك متعلق بالقروض ذات الأسعار الثابتة أكثر من- المتغيرة، وتكون هذه المخاطر أكثر زيادة في المدة المتوسطة للدفعات وأكثر ارتفاعا في المدة المتوسطة لمصادر المؤسسة في إطار أقوى تصعيد للأسعار.

ب مخاطر أسعار الصرف :أصبح البنك يستعمل مختلف العملات الأجنبية حتى يتمكن من التعامل مع الأجانب، وبالتالي أصبح يقدم قروضا بالعملة الصعبة والتي تعتبر السبب في تعرضه لمخاطر الصرف، وتنشأ مخاطر الصرف من التغيرات الحاصلة في أسعار العملة الصعبة مقارنة بالعملة الوطنية، فكل ارتفاع أو انخفاض في سعرها قد يولد ربحا أو خسارة للبنك.

ت مخاطر المشتقات المالية :تعرف المشتقات المالية بأنها عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد)، والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية...الخ، وتسمح المشتقات بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد.

2-1-3- مخاطر السيولة :مخاطر السيولة في البنك هي عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها أو تمويل الزيادة في الأصول، وهو ما يؤثر سلبا على ربحيتها، خاصة عند عجزها من التسييل الفوري للأصول بتكلفة معقولة.

2-2 مخاطر التشغيل تنتج عن تغير مصاريف التشغيل بمقادير أكبر من المتوقع، إذ- يؤثر التغير الحاصل على صافي الدخل وكذا قيمة المشروع، وقد تكون هذه المخاطر ناجمة عن أحد المخاطر التالية:

2-2-1- الاحتيال المالي(الاختلاس) نجد أن الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاحتيال والاختلاس بين الموظفين، إذ تعتبر معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك بسبب الاختلاس، متمثلة في :الأموال المودعة في البنك وأجهزة الصراف الآلي، حيث استعادة تلك الخسائر من الأمور الصعبة، يستدعي ضرورة تصميم برامج للكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراء ات فعالة لتقليل احتمال حدوثها، بحيث تكون تكلفتها أقل من تكلفة استعادة تلك الأموال.

- 2 - 2 - 2مخاطر التزوير :إن عمليات التزوير تتمثل في تزوير الشيكات أو تزوير الاوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في البنوك على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها.

2-2-3- تزييف العملات :تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقدير حجم عمليات الدولار المزورة بنحو بليون دولار أمريكي ويتم تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لأي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك.

2-2-4- الجرائم الالكترونية :تعتبر هذه الجرائم الأكثر انتشارا، وتتمثل في المجالات الرئيسية- التالية : أجهزة الصرف الآلي، بطاقة الائتمان، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين بتبادل البيانات آليا.

2-2-5- المخاطر المهنية :تعد المخاطر المهنية أكبر أشكال مخاطر العمليات في القطاع البنكي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيما بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة عن ذات البنك، علما أن الالتزامات تنشأ من مصادر مختلفة منها دعاوي المساهمين، الخدمات المقدمة للعملاء، ممارسات موظفي البنوك.